

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴷⵓⵏⵏⴰⵢⵜ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴷⵓⵏⵏⴰⵢⵜ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ



المملكة المغربية
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
الوزير

كلمة السيد الوزير

اجتماع المجلس الإداري للوكالة الحضرية للعرائش

العرائش، في 30 مارس 2016

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد والي جهة طنجة-تطوان-الحسيمة؛
السيد عامل إقليم العرائش؛
السيد عامل إقليم وزان؛
السيد رئيس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة؛
السادة رؤساء المجالس الإقليمية؛
السادة رؤساء الغرف المهنية؛
السادة رؤساء الجماعات الترابية؛
السادة ممثلو القطاعات الحكومية؛
السيدات والسادة ممثلو الصحافة؛
السيدات والسادة الحضور.

في البداية، يشرفني أن أرحب بكم في أشغال إجتماع الدورة الثالثة للمجلس الإداري للوكالة الحضرية للعرائش، الذي ينعقد تفعيلاً لمقتضيات القانون المنظم للوكالات الحضرية، وإستجابةً لمبادئ الحكامة الجيدة لهذه المؤسسات. كما يعد مناسبة لتوجيه عمل هذه المؤسسة حتى تكون في مستوى تطلعات جميع إنتظارات المواطنين والمواطنات.

حضرات السيدات والسادة

ينعقد المجلس الإداري للوكالة الحضرية للعرائش لهذه السنة، في ظل مناخ تميزه إستمرارية ومواصلة تنفيذ سياسة الأوراش الكبرى والإستراتيجية عبر مختلف ربوع المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تجعل من قطاع التعمير محورا لإلتقائية مختلف البرامج والسياسات القطاعية، وذلك وفق المنظور الجديد التي تعتمده وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، الذي جعل من الوكالات الحضرية أداةً لمواكبة التطورات الكبرى والمهمة التي يشهدها هذا القطاع باستمرار، نظراً لما راكمته هذه المؤسسات من تجارب وخبراتٍ في مجال التأهيل الترابي والمجالي.

ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة تسعى جاهدةً إلى دعم وتقوية الأدوار التنموية التي أضحت تضطلع بها الوكالات الحضرية من خلال مواصلة ورش إحداث وكالاتٍ حضريةٍ جديدةٍ من أجل ضمان تغطية ومواكبة كل المجالات الترابية التي تعرف ديناميةً إقتصادية ذات وقعٍ على الحركة العمرانية.

ويُعد هذا المسعى، تفعيلاً ومساهمةً تروم إلى أجرأة مضامين الدستور الجديد، الرامية إلى ضمان حرية المبادرة والتنافس الحر، وتقريب الإدارة من المواطنين والمواطنات، لأجل تحقيق تنمية بشرية متضامنةٍ من شأنها تعزيز العدالة الإجتماعية والحفاظ على الثروات وعلى حقوق الأجيال القادمة، وتيسير أسباب الإستفادة من الحق في الولوج إلى العلاج والحماية الإجتماعية والحصول على تعليمٍ ذي جودة والشغل، والسكن اللائق والعيش في بيئةٍ سليمةٍ وتحقيق تنميةٍ مستدامةٍ.

تلکم الغايات والأهداف التي سهر البرنامج الحكومي في شقه المتعلق بقطاع التعمير على أجرأتها؛ حيث راهن على الإرتقاء بأدوار الوكالات الحضرية بما يكفل تحقيق الأهداف الكبرى للإستراتيجية الحكومية و تنفيذ البرامج و الأورش التي من شأنها تشجيع الإستثمار و توفير ظروف إستقطابه، و الرقي بجاذبية مجالات التدخل، و تأطير و مواكبة نموها، و تعزيز تموقع الوكالات الحضرية كشريك متميز للجماعات الترابية في ظل رهان المملكة على الجهوية المتقدمة كخيارٍ إستراتيجيٍ يهدف إلى إطلاق قدرات الجهات وإمكانياتها المتنوعة بغرض تحقيق تنميةٍ وطنيةٍ و جهويةٍ متكاملةٍ و متوازنةٍ، كفيلةٍ بالرفع من تنافسية بلادنا و تكريس دورها كقوةٍ صاعدةٍ على الصعيدين الإقليمي والدولي.

حضرات السيدات والسادة

لقد إنخرطت الوكالة الحضرية للعرائش بنجاعة في تكريس أهداف و متوخيات البرامج الحكومية، و لاسيما تلك المتعلقة بتبسيط المساطر و المسالك الإدارية، من خلال السهر على تفعيل مضامين المرسوم المتعلق بضابط البناء العام المحدد لشكل و شروط تسليم الرخص في مجال التعمير، عبر المساهمة في تنصيب الهياكل الإدارية المكلفة بدراسة طلبات الترخيص المتعلقة

بالشباك الوحيد بالجماعتين الترابيتين للعرائش و وزان، وكذا اللجن الإقليمية للتعمير بباقي الجماعات الترابية التابعة لإقليمي العرائش و وزان. كل ذلك من أجل مواكبة برامج التنمية الحضرية والتأهيل الترابي التي تشهدها مختلف المدن والمراكز المتواجدة داخل دائرة إختصاص الوكالة الحضرية للعرائش، وبغية تحسين مناخ الأعمال و الرفع من جودة خدمات المرفق العام. ولم يكن ذلك ليتحقق، لولا الدعم البناء والتعاون المتواصل الذي ما فتئت تقدمه السلطات الإقليمية والمحلية والجماعات الترابية ومختلف قطاعات الدولة الممثلة في هذين الإقليمين العزيزين، إلى جانب مختلف مكونات الهيئات المهنية الفاعلة في القطاع، والذي أثمر عن جوٍ من الثقة المتبادلة وخلق مناخاً ساعد على تحريك عجلة التنمية وعلى تحفيز الإستثمار.

حضرات السيدات والسادة

يجب التأكيد بمناسبة إنعقاد الدورة الثالثة للمجلس الإداري لهذه الوكالة، على الدعوة إلى توجيه تدخلاتها للتمكن من الإستجابة للتطلعات و الإنتظارات، وبلوغ الأهداف المسطرة من طرف الحكومة في هذا القطاع الحيوي. ولهاته الغاية، فإن الوكالة الحضرية للعرائش مطالبةً بوضع مقاربةً متجددةً لتدبير الشأن الترابي ونهج سياسةٍ تقوم على المحددات التالية :

- القرب من السلطات المحلية والهيئات المنتخبة والإنصات لإنشغالات المواطنين والمواطنین؛
- إستكمال ورش التغطية بوثائق التعمير، وخاصةً المناطق التي تعرف ضغطاً عمرانياً والعمل على تحيين الوثائق المتجاوزة. علماً بأن معدل التغطية بوثائق التعمير بلغ نسبة 100% يتوزع ما بين 15 وثيقة مصادق عليها، و 24 وثيقة قيد الدراسة؛
- تغطية الأحياء الناقصة التجهيز بتصاميم التقويم التعميري، والسهر على إدماجها بالنسيج الحضري المحيط بها؛
- الحفاظ على التراث المعماري والرفع من جودة المشهد الحضري والإطار المبنى؛
- الأخذ بعين الإعتبار مبادئ التعمير المستدام ولاسيما التنقلات الحضرية والبعد البيئي؛
- مواصلة الجهود المتعلقة بتبسيط مساطر دراسة طلبات الرخص، التي تندرج في إطار أجراً التدابير الجديدة الواردة بضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم رخص التعمير والذي نسعى من خلالها جميعاً إلى تيسير شؤون المواطنين وتشجيع الإستثمار ومناخ الأعمال وكذا تحسين ترتيب المغرب على الصعيد الدولي في هذا المجال؛

- إيلاء عناية خاصة لتسهيل دراسة ومنح رخص البناء بالعالم القروي، و وضع برامج مندمجة للمراكز والتجمعات القروية الصاعدة.

حضرات السيدات والسادة

في الختام، لا تفوتني هذه المناسبة، لدعوة كافة أعضاء المجلس الإداري من سلطات محلية وجماعات ترابية، وكذا كافة الفرقاء، إلى مواصلة توفير الدعم اللازم للوكالة الحضرية للعرائش حتى يتسنى لها الإضطلاع بالمهام المنوطة بها. كما يجب التنويه بالمجهودات التي تبذلها الموارد البشرية العاملة بهذه الوكالة ودعوتها للمزيد من التعبئة والعمل لتبلغ الأهداف المنشودة، وتحصيل أحسن النتائج في تنفيذ البرامج والمشاريع، والنهوض المستمر بجودة الخدمات المقدمة لمواطنين.

وفقنا الله جميعا في ما نسعى إليه لبلوغ الأهداف المنشودة وفق التوجهات المولوية السامية

لصاحب الجلالة المنصور بالله الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته